النهج الوطني: جميع قرارات مجلس محافظة المثنى الأخيرة باطلة قانوناً

أعرب تحالف النهج الوطني، اليوم الأربعاء، عن رفضه لما جرى في جلسة مجلس محافظة المثنى الأخيرة والتي شهدت استقالة رئيس الحكومة المحلية مهند العتابي وانتخاب آخر بدلاً منه، معتبراً أنها شهدت "تجاوزات قانونية صريحة ومخالفات إجرائية جسيمة".

ووصف التحالف، في بيان تابعته المطلع، ما حدث بأنه "انقلاب سياسي" على التوافقات المعتمدة عند تشكيل الحكومة المحلية، مؤكداً أنه:"يتمسك بمبدأ الشرعية القانونية واحترام الاستحقاقات السياسية التي تشكل أساس الاستقرار المؤسسي والإداري في المحافظات".

وأشار إلى أن:"ما جرى في الجلسة يمثل خروجاً "خطيراً" عن الأطر القانونية والدستورية الناظمة لعمل المجالس المحلية".

وأضاف البيان، أن:"الجلسة التي تمخضت عنها تلك الإجراءات باطلة قانوناً"، لافتاً إلى أن:"جميع القرارات الصادرة عنها، وفي مقدمتها انتخاب المحافظ السابق أحمد منفي، لا يترتب عليها أي أثر

قانوني أو سياسي".

ودعا تحالف النهج الوطني، القوى السياسية في محافظة المثنى إلى، الالتزام بالمواثيق التي تشكلت على أساسها الحكومة المحلية، وتغليب منطق الدولة والقانون، والاحتكام إلى المسارات الدستورية، حفاظاً على استقرار المحافظة ومصالح سكانها.

وأكد التحالف بحسب البيان، تمسكه بمواقفه الداعمة لما وصفه بـ "الشرعية"، رافضاً أي محاولات لفرض أمر واقع خارج الأطر القانونية.

في المقابل، قال رئيس ائتلاف دولة القانون، نوري المالكي، في تغريدة على منصة "إكس"، أن:"منصب محافظ المثنى هو استحقاق لدولة القانون وفقًا للتوافق داخل الإطار التنسيقي، ولا يمكن القبول بذهابه إلى أي جهة أخرى".

وتابع المالكي:"في حال وجود رغبة أو ضرورة للتغيير، فإن البديل يجب أن يكون أيضاً من دولة القانون وتحديداً من (تحالف النهج الوطني)، صوناً للاستحقاق السياسي وحفاظاً على التوازن المتفق عليه".

هذا وكان مجلس محافظة المثنى، انتخب، يوم أمس الثلاثاء، أحمد منفي جودة محافظاً جديداً، بعد إعلان تقديم استقالة المحافظ السابق مهند العتابي الذي أكد حضوره إلى مبنى مجلس المحافظة تلبية لكتاب رسمي يتعلق بعقد جلسة استجواب، نافياً في الوقت ذاته تقديمه أي استقالة من منصبه.